



فريق واعي التابع للحركة الدستورية الإسلامية نظم لقاء الناخبات الحواري بعنوان «دقيقتين» في فندق ريجنسي

«حدس»: إنصاف المرأة الكويتية وحلحلة القضية الإسكانية وتطوير التعليم من أهم أولوياتنا خلال المرحلة المقبلة

- أسامة الشاهين: قدمنا حقوق المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي وانتقلنا بها من مرحلة الشعارات إلى تشريع يسمح لها بكفالة أبنائها وتملك العقار والإقامة الدائمة
- عبدالعزيز الصقبي: القضية الإسكانية مرتبطة بجزئيتين الأولى تتعلق بالبنية التحتية والأخرى بالفروض الإسكانية وليست المشكلة في الأراضي
- حمد المطر: لا يمكن أن تكون الكويت بوابة للتنمية من دون تطوير التعليم.. ومن الضروري تحويل العمل البرلماني إلى عمل جماعي وليس فردياً

الضغط السياسي، وان المتخذ استطاع ان يكبت هذه القوانين في اللجنة التشريعية، ولهذا في عام 2022 أول قانون قدمته ليس اسكانا بل تعديل اللائحة الداخلية بإحالة القوانين للجان الفنية مباشرة لتناقش من الناحية القانونية والفنية، وهذا انعكس إيجاباً على المجلس لتصعيد القوانين خلال 82 يوماً استطعنا بعمل وتكاتف من الجميع أن نجسد قوانين في المجلس.

وتحدث الصقبي عن قانون بتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، يقضي بتمكين أعضاء مجلس الأمة من تقييم ومحاسبة وإعفاء رئيس مجلس الأمة من منصبه.

وقال إنه لم يكن اقتراحاً لتعديل القانون شخصياً ولا يسبى لأحد بل من أجل ترسيخ مبدأ ثابت وحتى يكون هناك استقرار برلماني وحتى يتحرر مجلس الأمة من قيود رقابة الرئاسة، مضيفاً أن «التعديل يُخضع أي رئيس لمجلس الأمة للرقابة الشعبية الماثلة بتوجه أغلب نواب الأمة».

تطوير التعليم

وبدوره، أكد مرشح الدائرة الثانية النائب السابق د. حمد المطر أن القضية التعليمية قضية خطيرة ومشاكلها في عدم وجود أولوية حكومية حقيقية، مضيفاً أنه لا يمكن أن تكون الكويت بوابة للتنمية وكيوت جديدة بدون تطوير التعليم، وهناك مسؤولية كبيرة لتحقيق إنجازات وطموح الشعب الكويتي.

وأضاف أن أولى خطوات تحقيق ذلك بتحويل العمل البرلماني الفردي إلى عمل جماعي، ويعمل ويتعاون لتنمية الكويت، موضحاً أن أي مشروع للتنمية يجب أن يكون فيه التعليم أولوية، ولنا في ماليزيا خير مثال. وتطرق المطر إلى قانون الضبط والإحضار وموقفه من القانون وأنه ليس عقاباً بل رادع، فمن ليس لديه أموال ليس له ضبط وأحضار والهدف فقط معالجة القانون للمدين الذي يستطيع أن يأخذ حقه والثاني يتملص وهو معالجة القانون، ومن لديه قدرة مالية يدفع للناس حقوقهم.

والجدير بالذكر أن فريق (واعي) هو فريق شبابي يعمل على خلق صف من الشباب الكويتي قادر على التفاعل والتأثير بالساحة والرأي العام ومستجداتها بوعي، ويهدف أيضاً إلى تبني القضايا الشبابية والمساهمة في رفع الوعي الوطني والمواطنة وتمكين الشباب في المجتمع بكافة الأصعدة وبشتى الطرق.



أ.د. حمد المطر



أسامة الشاهين



د.عبدالعزیز الصقبي



أسامة الشاهين و.عبدالعزیز الصقبي و.أ.د. حمد المطر خلال لقاءهم بالناخبات

تتعلق بالمدن الإسكانية بحل مشكلة السيولة وبنك الائتمان وبنك الإسكان واستدامة القروض الإسكانية وفوضى الإسكان والعديد من المشاكل التي تحتاج إلى ضبط خارطة وتنظيم القضايا الإسكانية بشمولية تامة والمعالجة بمشروع متكامل واضح المعالم.

وتابع: ففي عام 2020 لم يتم إنجاز أي شيء بسبب

سكنية فارغة التي خصصت من المجلس البلدي. وأوضح أن المشكلة أن استصلاح هذه الأراضي قيمتها مليارات ومبالغ طائلة في وضع الميزانية المهزوزة والتي للأسف يعتمد 90٪ منها على البترول، ولا يمكن للمالية أن تعطي ميزانية لمؤسسة ولكن تعطي اعتماد ميزانية، ولهذا يجب التدخل لكي لا نصل إلى كارثة إسكانية، ولهذا توصلنا لعدة قوانين

انتقاص لهذه الأملك وهجوم على نفوذهم وأموالهم وبالتالي من المصلحة أن يبقى الوضع على ما هو عليه. وبين أن الموضوع مرتبط بجزئيتين، جزئية تتعلق بالبنية التحتية وأخرى تتعلق بالفروض الإسكانية، وليست المشكلة مشكلة الأراضي والمؤسسة العامة للرعاية السكنية في حوزتها أراض تسع 220 ألف وحدة

الدائرة الثالثة النائب السابق د.عبدالعزیز الصقبي إن المعركة السياسية تحتاج منا إلى مواجهة، مضيفاً أن القضية الإسكانية موضوعاً بسيطاً جداً من الناحية الفنية ولكنه صعب من الناحية السياسية بحكم النفوذ، لأن هناك أطرافاً من كبار المسؤولين في الدولة ومن كبار ملاك العقارات يعتبرون أن أي حلحلة في القضية الإسكانية هو

بصرف 59 ألف دينار كويتي على 17 مستشاراً من أشقائنا غير الكويتيين من الممكن أن تصرف على 59 متقاعد ومتقاعدة من ذوي الخبرة والمعرفة، وهذا واحد من ملفات الفساد والإصلاحات، وأن شاء الله في المجلس الجديد نستطيع إكمال مسيرة الإصلاح.

القضية الإسكانية بسيطة من جانبه، قال مرشح



جانب آخر من الحاضرات



جانب من اللقاء



(أحمد علي)



الناخبات يستمن حديث المرشحات الشاهين والصقبي والمطر

حضور نسائي